

نحو تفسير منطقي لفترة تأخير تقرير مراقبي الحسابات بالجهاز المركزي للمحاسبات ومكاتب المراجعة الخاصة - دراسة تطبيقية مقارنة

د. أسماء أحمد الصيرفي^(١)

ملخص البحث

استهدف البحث دراسة وتحليل العوامل المؤثرة على تأخير توقيت تقرير المراجعة الخارجية لكل من مراقبي الحسابات بالجهاز المركزي للمحاسبات ومكاتب المراجعة الخاصة ، مع التطبيق على عينة من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. ولتحقيق هدف البحث تم تحليل الاصدارات والدراسات المحاسبية السابقة لاشتقاق فروض البحث، ثم تم اجراء دراسة تطبيقية على عينة من الشركات المقيدة في البورصة المصرية. وتوصلت الدراسة إلى وجود اختلاف بين متوسط فترة تأخير تقرير مراقبي المكاتب الخاصة (٧٣ يوم) ومتوسط فترة تأخير تقرير مراقبي الحسابات بالجهاز المركزي للمحاسبات (٨٤ يوم). كما توصلت الدراسة إلى أن فترة تأخير تقرير مراقبي الحسابات بمكاتب المراجعة الخاصة تتأثر بكل من تاريخ نهاية السنة المالية ورأي مراقب الحسابات . كما أن فترة تأخير تقرير مراقبي الحسابات بالجهاز المركزي للمحاسبات تتأثر بكل من حجم منشأة مراقب الحسابات ومديونية الشركة ونوع الرأي الفني لمراقب الحسابات بالجهاز . كما أنه لا يوجد تأثير لمتغيرات (حجم الشركة - ربحية الشركة - جهد المراجع) على كلا الفترتين.

الكلمات المفتاحية: تأخير تقرير المراجعة الخارجية - حجم الشركة - ربحية الشركة - معدل المديونية - نوع رأي مراقب الحسابات - جهد مراقب الحسابات - تاريخ نهاية السنة المالية - حجم منشأة مراقب الحسابات

^(١) مدرس المحاسبة والمراجعة - كلية التجارة - جامعة دمنهور

E-mail : asmaelserafy@gmail.com

Toward a logical explanation for the delay of Auditor's report of both the Central Accountability Agency (C.A.A.) and private audit firms –A compared and empirical Study

Abstract

This research aims to study and analyze the factors that affect the delay in issuing the auditors' report of the CAA and private audit firms. To achieve the objectives of the research; an empirical study was conducted for a sample of companies listed in the Egyptian Stock Exchange. The study shows a difference in the average period of Auditor report delay between private audit firms (73 days) and the average of report delay for Central Auditing Agency (84 days). In addition, the study also finds that the delay of Auditors report of private audit firms is affected by the end of financial year and the Type of Audit Opinion. However; the delay of the CAA Auditor report was affected by the size of Audit Firm; leverage; and type of Audit Opinion.

Keywords: Audit Report Delay- company Size - Audit Firm Size- Type of Audit Opinion- Profitability-Leverage-Company Year end- auditor effort

١- مقدمة

يعتبر النظام المحاسبي، وما يوفره من قوائم وتقارير مالية^(١)، مصدراً رئيسياً لتوفير المعلومات التي تساعد أصحاب المصالح علي اتخاذ قرارات، تحقق أفضل تخصيص ممكن للموارد الاقتصادية المتاحة. وتعد التقارير المالية السنوية للشركة^٢ وسيلة الاتصال في نظام معلومات المحاسبة المالية. وحتى تتحقق الفائدة المرجوة من هذا الاتصال المحاسبي، وهي تأثير المعلومات المحاسبية على قرارات أصحاب المصالح، يجب أن تقدم في الوقت المناسب، فقد أشار^(٣) (FASB, IASB, 2010) إلي أن وقتية المعلومات المحاسبية^٤ تعد من الخصائص المعززة للمعلومات المحاسبية والتي يجب توافرها حتى يمكن الاستفادة من تلك المعلومات. ونظراً لتعاقب حالات الغش والتلاعبات المالية^٥ في الفترة الأخيرة، فقد زاد اهتمام أصحاب المصالح بتقرير مراقب الحسابات^٦ لما له من أهمية في اضاء المصدقية على المعلومات الواردة في القوائم المالية، وحتى يكون لتقرير مراقب الحسابات تأثير في قرارات أصحاب المصالح يجب أن يقدم في الوقت المناسب. ونظراً لان تقرير المراجعة يمثل وسيلة الاتصال في المراجعة الذي يتم من خلاله توصيل رأي مراقب الحسابات علي القوائم المالية، فيجب أن يصل التقرير في الوقت المناسب، فقد أشار (محمد، ٢٠١٦) إلي أن توقيت

^(١) تمثل القوائم المالية الأساسية اساس التقارير المالية، حيث تشمل تلك القوائم كل من قائمة المركز المالي، وقائمة الدخل، وقائمة التدفقات النقدية، وقائمة التغيرات في حقوق الملكية. والايضاحات المتممة لها. وبالإضافة الى تلك القوائم الأساسية فان التقارير المالية تتضمن كلا من تقرير مجلس الادارة، تقرير الادارة التنفيذية، اضافة الى ادوات اخرى مساعدة للإفصاح عن المعلومات، مثل، الهوامش والملاحظات والجدول والملاحق الاضافية وغير ذلك، باعتبارها مجال المراجعة.

تستخدم الباحثة لفظ الشركة Company أو الوحدة الاقتصادية Economic Entity أو المنشأة Firm كترادفات، والتي تشير إلى التنظيم الاقتصادي الذي يهدف إلى تحقيق مستوى مرضى من الأرباح في المقام الأول، ولتحقيق الاتساق في المصطلحات، استخدمت الباحثة لفظ الشركة للدلالة على ذلك التنظيم.

^٤ ووفقاً للإطار المفاهيمي الجديد (SFAC No.8) الصادر عن FASB بالاشتراك مع IASB في عام ٢٠١٠، تنقسم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية إلى مجموعتين أساسيتين؛ إحداهما الخصائص الرئيسية لجودة المعلومات المحاسبية (الملاءمة، والتمثيل الصادق)، والثانية عبارة عن الخصائص المعززة Enhancing لجودة المعلومات المحاسبية (القابلية للمقارنة، والقابلية للتحقيق، والوقتية، والقابلية للفهم)

تعنى الوقتية Timeliness توفير المعلومات المحاسبية في الوقت المناسب لاتخاذ القرارات، قبل أن تفقد قدرتها على التأثير على القرارات. وتشير الوقتية إلى الوقت الذي يتم استغراقه للإفصاح عن المعلومات. (IASB, 2010).

^٦ يشير التحريف Misstatement الى الخطأ الذي من الممكن اقترافه من قبل المحاسب عند ادائه لعمله. ويتضمن كل من، الاخطاء الحسابية او الاخطاء المهنية، من خلال الخروج عن تطبيق المبادئ المحاسبية، او تجاهل حقائق معينة او الغش، وينقسم التحريف عموماً إلى نوعين وهما الغش والخطأ. ويشير الغش Fraud الى فعل متعمد، من قبل واحد أو أكثر من بين الإدارة أو المسؤولين عن حوكمة الشركة أو الموظفين أو طرف ثالث، باستخدام الخداع للحصول على منفعة غير قانونية أو غير مستحقة. وقد يتم ذلك إما من خلال تزييف القوائم المالية أو من خلال اختلاس الأصول. اما الخطأ فيشير إلى تحريفات غير متعمدة في القوائم المالية، مثل الأخطاء الحسابية أو الكتابية في السجلات وفي البيانات المحاسبية والسهو أو سوء تفسير الحقائق، والتطبيق الخاطئ للسياسات المحاسبية. ويختلف كلا النوعين عن بعضهما البعض في أن النوع الأول يتم ارتكابه عادة عن طريق الإدارة، بغرض خداع وتضليل مستخدمي القوائم المالية، في حين أن النوع الثاني يتم ارتكابه ضد المنشأة، وفي غالبية الأحوال عن طريق العاملين. (الشريف، ٢٠١٤)

تقرير مراقب الحسابات Auditor Report هو عبارة عن المنتج النهائي لعملية المراجعة و يعتبر وسيلة أو اداة لتوصيل الرأي الفني المحايد لمراقب الحسابات على القوائم المالية محل المراجعة الى مستخدمي القوائم المالية أصحاب المصالح. (Arens et al,2011) وتجدر الإشارة الى ان الباحثة ستستخدم لفظ تقرير المراجع الخارجي أو تقرير مراقب الحسابات أو تقرير المراجعة الخارجية كترادفات، والذي يشير إلى المنتج النهائي لعملية مراجعة القوائم المالية السنوية التاريخية الكاملة.

إصدار تقرير المراجعة الخارجية يمثل قيمة مضافة لمستخدميه، وأن التأخير في توقيت إصدار التقرير قد يؤدي إلى عدم الاستفادة منه. حيث يعتبر مقياساً لفاعلية عملية المراجعة كما أنه يعكس الملاءمة والمصداقية للمعلومات الواردة في التقارير المالية للشركات. فتأخير إصدار تقرير المراجعة يؤثر على جودة المعلومات المحاسبية من خلال التأثير على التوقيت المناسب لهذه المعلومات.

وبشأن أهمية فترة تأخير تقرير المراجعة الخارجية، أيضاً، فقد أشارت العديد من الدراسات إلى أن لتأخير تقرير مراقب الحسابات أثر سلبي مزدوج على كل من سمعة الشركة محل المراجعة، واستفادة مستخدمي التقرير من المعلومات الواردة فيه.

ونظراً لأهمية توقيت تقرير المراجعة الخارجية فقد زاد اهتمام العديد من الدراسات في الدول الأجنبية (Habib et al,2002; Johnson et al,2002; Knechel & Payne,2001; Al,2011; Al,2011) والعربية والمصرية (; Afify,2009 ; Ajmi,2008 Ezat&Elmasry,2008; Akle,2011; Alkhatib&Marji,2012 ; محمود، ٢٠١٥؛ سعدة، ٢٠١٤؛ يوسف، ٢٠١٥؛ محمد، ٢٠١٦) بتناول هذه القضية المهنية من جهة، و أهم محددات تأخير التقرير من جهة أخرى، وما إذا كانت هذه المحددات مرتبطة بالخصائص التشغيلية للشركات محل المراجعة، أو مراقب الحسابات ومنشأته نفسها.

ويجد المنتبغ لكثير من تقارير المراجعة الخارجية للشركات في مصر وجود اختلاف في كل من نوع الرأي وتوقيت التقرير الصادر عن مراقبي الجهاز المركزي للمحاسبات ومكاتب المراجعة الخاصة لنفس الشركة، ومن جهة أخرى فعالية التقارير التي يصدرها مراقبي الجهاز تميل للتحفظ، بينما تميل تقارير المراجعة التي يصدرها مراقبي الحسابات بالمكاتب الخاصة إلى الرأي النظيف وهو ما يعرف في بحوث المراجعة بشراء الرأي Opinion Shopping .

وعلى الرغم من زيادة اهتمام الدراسات الأجنبية بالعوامل المؤثرة على تأخير تقرير المراجعة للمكاتب الخاصة إلا أنه يوجد القليل من الدراسات العربية، وخاصة المصرية، (Ajmi,2008; Ezat&Elmasry,2008; Afify,2009) محمود، ٢٠١٥؛ سعدة، ٢٠١٤؛ يوسف، ٢٠١٥؛ محمد، ٢٠١٦) التي تناولت بالبحث أسباب تأخير توقيت تقرير مراقب الحسابات و في حدود علم الباحثة توجد ندرة شديدة في الدراسات التي اهتمت بتناولت بمقارنة وتفسير فترة التأخير لكل من التقرير الصادر عن مراقبي الجهاز المركزي للمحاسبات ومكاتب المراجعة الخاصة لنفس الشركة، و دراسة العوامل المؤثرة على كلا منهما. وهو ما تعتبره الباحثة إضافة علمية للبحث الحالي.

٢- مشكلة البحث

يعتبر توقيت إصدار تقرير مراقب الحسابات من المتغيرات التي يمكن أن تؤثر على منفعة المعلومات المقدمة في ذلك التقرير، فتقديم التقرير في الوقت المناسب يساعد مستخدميه على تحقيق الاستفادة المرجوة منه. حيث يؤثر التأخير في إصدار تقرير المراجعة الخارجية على جودة المعلومات المحاسبية، من خلال التأثير على التوقيت المناسب لهذه المعلومات. ويركز البحث الحالي على دراسة العوامل المؤثرة على تأخير توقيت تقرير المراجعة الخارجية لكل من مراقبي الجهاز المركزي للمحاسبات ومكاتب المراجعة الخاصة حتى يتسنى لمتخذي القرار مراعاة تلك العوامل عند الحكم على توقيت إصدار تقرير مراقب الحسابات.

وتتلخص مشكلة البحث في الاجابة نظريا وعمليا على الاسئلة التالية :

- ما مفهوم وأهمية توقيت تقرير مراقب الحسابات؟
- هل يوجد تأثير ذو دلالة احصائية لحجم منشأة مراقب الحسابات على تأخير توقيت إصدار تقرير المراجعة الخارجية ؟
- هل يوجد تأثير ذو دلالة احصائية لحجم الشركة على تأخير توقيت إصدار تقرير المراجعة الخارجية ؟
- هل يوجد تأثير ذو دلالة احصائية لربحية الشركة على تأخير توقيت إصدار تقرير المراجعة الخارجية ؟
- هل يوجد تأثير ذو دلالة احصائية لمعدل مديونية الشركة على تأخير توقيت إصدار تقرير المراجعة الخارجية ؟
- هل يوجد تأثير ذو دلالة احصائية لتاريخ نهاية السنة المالية على تأخير توقيت إصدار تقرير المراجعة الخارجية ؟
- هل يوجد تأثير ذو دلالة احصائية لجهد مراقب الحسابات على تأخير توقيت إصدار تقرير المراجعة الخارجية ؟
- هل يوجد تأثير ذو دلالة احصائية لنوع رأى مراقب الحسابات على تأخير توقيت إصدار تقرير المراجعة الخارجية ؟

٣- هدف البحث

يهدف البحث إلى دراسة ظاهرة تأخير توقيت تقرير مراقب الحسابات مع دراسة الاختلاف بين فترة التأخير لمراقبي الجهاز المركزي للمحاسبات ومراقبي الحسابات بمكاتب المراجعة الخاصة ، ودراسة أهم العوامل المؤثرة على تأخير توقيت تقرير المراجعة الخارجية لكل من مراقبي الحسابات بالجهاز المركزي للمحاسبات ومكاتب المراجعة الخاصة، وذلك بالتطبيق علي عينة من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

٤- أهمية ودوافع البحث

تتمثل الأهمية الأكاديمية للبحث في محاولة توضيق فجوة البحوث المحاسبية، التي تناولت تأخير تقرير مراقب الحسابات ، والعوامل المؤثرة على تأخير توقيت تقرير المراجعة الخارجية لكل من مراقبي الجهاز المركزي للمحاسبات ومكاتب المراجعة الخاصة في بيئة الأعمال والممارسة المحاسبية المصرية. وتتمثل الأهمية العملية للبحث في مساعدة مستخدمي القوائم المالية في الاستفادة من تقرير المراجعة الخارجية من خلال مراعاة تلك العوامل عند الحكم على توقيت إصدار تقرير مراقب الحسابات. فقد يؤدي التأخير إلي التأثير سلبا علي قرارات أصحاب المصالح نتيجة امدادهم بالمعلومات في توقيت غير مناسب. كما قد يساعد البحث الجهات التنظيمية والرقابية في وضع ضوابط للتقليل من تأخير توقيت التقرير، مما يؤدي إلى زيادة منفعة المعلومات الواردة فيه. ورغم كثرة دوافع البحث الا أن من أهمها محاولة التغلب على ندرة الدراسات التي تناولت تلك العلاقات ، وبصفة خاصة عند مراجعة حسابات الشركات المقيدة بالبورصة المصرية من جهة، وايجاد دليل عملي على ما اذا كان هناك فرق في توقيت تقرير المراجعة الخارجية لكل من مراقبي الجهاز المركزي للمحاسبات ومكاتب المراجعة الخاصة ، من خلال منهجية بحث متطورة وموضوعية موثقة.أضف إلي ذلك أن البحث قد يصل لنتائج عملية تلتفت انتباه الباحثين المحاسبين والجهات الرقابية في مصر إلي الشك في وجود شراء لرأي مراقب الحسابات.

٥- فروض البحث

سيتم تحليل الاصدارات والدراسات المحاسبية السابقة ذات الصلة لاشتقاق الفروض التالية، تمهيدا لاختبارها عمليا لاحقا:

ف ١ : يوجد اختلاف معنوي بين متوسط فترة تأخير تقرير مراقبي الحسابات بالجهاز المركزي للمحاسبات وتقرير مراقبي الحسابات بمكاتب المراجعة الخاصة .

ف٢: يوجد تأثير ذو دلالة احصائية لحجم منشأة مراقب الحسابات على تأخير توقيت إصدار تقرير المراجعة الخارجية في مصر.

ف٣: يوجد تأثير ذو دلالة احصائية لحجم الشركة على تأخير توقيت إصدار تقرير المراجعة الخارجية.

ف٤: يوجد تأثير ذو دلالة احصائية لربحية الشركة على تأخير توقيت إصدار تقرير المراجعة الخارجية.

ف٥: يوجد تأثير ذو دلالة احصائية لمعدل مديونية على تأخير توقيت إصدار تقرير المراجعة الخارجية.

ف٦: يوجد تأثير ذو دلالة احصائية لتاريخ نهاية السنة المالية لعميل المراجعة على تأخير توقيت إصدار تقرير المراجعة الخارجية.

ف٧: يوجد تأثير ذو دلالة احصائية للجهد المبذول من مراقب الحسابات على تأخير توقيت إصدار تقريره.

ف٨: يوجد تأثير ذو دلالة احصائية لنوع رأى مراقب الحسابات على تأخير توقيت إصدار تقريره .

٦- حدود البحث

يركز هذا البحث بصفة أساسية على دراسة واختبار العوامل المؤثرة على تأخير توقيت تقرير المراجعة الخارجية لكل من مراقبي الحسابات بالجهاز المركزي للمحاسبة ومكاتب المراجعة الخاصة على تأخير تقرير المراجعة الخارجية، مع التطبيق على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، وتتمثل تلك العوامل في (حجم منشأة مراقب الحسابات، حجم الشركة، ربحية الشركة، معدل مديونية الشركة، تاريخ نهاية السنة المالية، جهد مراقب الحسابات، نوع رأى مراقب الحسابات)، وبالتالي يخرج عن نطاق البحث دراسة واختبار تأثير أي متغيرات أخرى ، بخلاف ذلك ، على تأخير تقرير مراقب الحسابات. كما يقتصر البحث في التطبيق على الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة، وذلك نظرا لان المؤسسات المالية ذات طبيعة خاصة، وتخضع لمتطلبات افصاح ولوائح تنظيمية تختلف عن باقي القطاعات ولها ضوابط خاصة بشأن تعيين من يراقب حساباتها، أضف إلي ذلك أن البحث يركز علي تفسير فترة تأخير تقرير المراجعة السنوية للقوائم المالية وبالتالي يخرج عن نطاقه دراسة نفس القضية في حالة التقارير الأخرى لمراقب الحسابات مثل تقريره عن الفحص المحدود ومراجعة القوائم المالية المختصرة، وأخيرا فان القدرة على تعميم النتائج ستكون مشروطة بضوابط المنهجية التي سيتم بها اختبار فروض البحث، خاصة اختيار عينة الدراسة.

٧- خطة البحث

في ضوء اهداف البحث ومشكلته وحدوده، سوف يستكمل البحث كما يلي :

٧-١ ماهية وأهمية توقيت تقرير مراقب الحسابات بالجهاز المركزي للمحاسبة ومكاتب المراجعة الخاصة واشتقاق الفرض الأول للبحث.

٧-٢ تحليل العلاقة بين حجم منشأة مراقب الحسابات وتأخير توقيت تقريره واشتقاق الفرض الثاني للبحث.

٧-٣ تحليل العلاقة بين حجم الشركة وتأخير توقيت تقرير مراقب الحسابات واشتقاق الفرض الثالث للبحث

٧-٤ تحليل العلاقة بين ربحية الشركة وتأخير توقيت تقرير مراقب الحسابات واشتقاق الفرض الرابع للبحث

٧-٥ تحليل العلاقة بين معدل مديونية الشركة وتأخير توقيت تقرير مراقب الحسابات واشتقاق الفرض الخامس للبحث

٧-٦ تحليل العلاقة بين تاريخ نهاية السنة المالية لعميل المراجعة وتأخير توقيت تقرير مراقب الحسابات واشتقاق الفرض السادس للبحث

٧-٧ تحليل العلاقة بين جهد مراقب الحسابات وتأخير توقيت تقريره ، واشتقاق الفرض السابع للبحث

٧-٨ تحليل العلاقة بين نوع رأى مراقب الحسابات وتأخير توقيت تقريره ، واشتقاق الفرض الثامن للبحث

٧-٩ منهجية البحث

٧-١٠ اختبار فروض البحث

٧-١١ نتائج البحث والتوصيات ومجالات البحث المقترحة.

٧-١ ماهية وأهمية توقيت تقرير مراقب الحسابات بالجهاز المركزي للمحاسبات ومكاتب المراجعة الخاصة واشتقاق الفرض الأول للبحث.

يعتبر تقرير مراقب الحسابات المنتج النهائي لعملية المراجعة ، وتتبع أهميته من أنه يضفي الثقة على المعلومات الواردة في القوائم المالية. وحتى تتحقق الأهداف المرجوة منه يجب أن يتم تقديمه قبل أن تفقد المعلومات قيمتها التأثيرية في قرارات أصحاب المصالح . كما أن تأخير توصيل المعلومات الواردة في تقرير المراجعة يسمح بوصول البعض لتلك المعلومات والاستفادة منها على حساب مصلحة باقي المستخدمين لذلك زاد اهتمام الدراسات بظاهرة تأخير توقيت تقرير مراقب الحسابات. كما أشار البعض إلي أن زيادة فترة تأخير تقرير المراجعة الخارجية قد يدفع بالمستخدمين إلي البحث عن والاعتماد على مصادر بديلة للمعلومات الواردة في القوائم المالية.

ونظرا لأهمية تقديم تقرير مراقب الحسابات في الوقت المناسب فقد اهتمت به العديد من الجهات التنظيمية والرقابية سواء داخل مصر أو خارجها . ففي الولايات المتحدة الأمريكية أشارت المادة (٤٠٤) من قانون Sarbanes Oxley act (SOX) 2002^٨ الى ضرورة قيام الشركات بالتعجيل من اصدار التقارير المالية ، كما تطلبت من المراجعين أداء المزيد من الجهود في أقل وقت ممكن. كما فوضت المادة (٤٠٩) من نفس القانون لجنة البورصة والأوراق المالية SEC في الزام الشركات بسرعة الافصاح عن أي تغييرات في مراكزها المالية. ونتيجة لذلك عدلت SEC القواعد التنظيمية الخاصة بتاريخ إصدار التقارير المالية، فقد عدلت هذه الفترة من ٩٠ يوم ، الى ٧٥ يوم ، ثم الى ٦٠ يوم خلال الفترة من ٢٠٠٢ الى ٢٠٠٥. (Lambert et al,2008؛ سعدة، ٢٠١٤)

وفيما يتعلق بالوضع في مصر فقد ألزم قانون الشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ، والمعدل بالقانون ٣ لسنة ١٩٩٨ ، مجالس ادارات الشركات بإعداد قوائم مالية سنوية مشتملة على تقرير مراقب الحسابات واعداد تقرير عن نشاط الشركة على أن يتم تقديمه خلال ٩٠ يوما من تاريخ انتهاء السنة المالية وموافاة الهيئة العامة للرقابة المالية بها ،رفق الدعوة الموجهة للهيئة لحضور اجتماع الجمعية العامة.

كما نصت اللائحة التنفيذية لقانون رأس المال ٩٥ لسنة ١٩٩٢ بأنه على الشركات المقيدة بالبورصة أن تقدم القوائم المالية السنوية مرفقا بها تقرير المراجعة خلال ٩٠ يوما من انتهاء السنة المالية ، والقوائم الربع سنوية مرفقا بها تقرير فحص محدود من مراقب الحسابات خلال ٤٥ يوما من تاريخ انتهاء كل ربع سنة .

كما نصت المادة ٦٥ مكرر من ذات القانون علي أنه يعاقب بغرامة ألف جنيه على كل يوم من أيام التأخير في تسليم القوائم المالية، وفقا لقواعد الافصاح المرتبطة بها، والمتعلقة بقواعد قيد وشطب الأوراق المالية المنصوص

^(٨) قانون Sarbanes-Oxley Act: هو قانون أصدره الكونجرس الأمريكي عام ٢٠٠٢، نتيجة الإخفاقات المحاسبية والفضائح المالية التي شهدتها

العديد من الشركات الأمريكية. وينص القانون على تشكيل هيئة للرقابة مهمتها مراقبة أداء مراقبي حسابات الشركات المقيدة بالبورصة الأمريكية. كما يقضي بوجود وجود لجنة مراجعة في كافة الشركات المقيدة بالبورصة. وينص القانون أيضاً على ضرورة قيام إدارة الشركات بإصدار تقرير، ضمن تقاريرها المالية المنشورة، يُسمى تقرير الرقابة الداخلية، والذي تقر فيه الإدارة بمسئوليتها عن تصميم هيكل الرقابة الداخلية داخل الشركة وتنفيذه بفاعلية. كما ينص القانون على ضرورة قيام مراقب الحسابات بتقديم تقرير يُسمى تقرير فحص التأكيدات، يتم استخدامه لتوضيح رأي مراقب الحسابات حيال ما تضمنه التأكيد المُقدم من الإدارة حول هيكل الرقابة الداخلية (العاصي، ٢٠١٥)

عليها في المادة ١٦ من هذا القانون. ويجوز لرئيس الهيئة، أو من يفوضه، أن يعرض التصالح عن هذه الجريمة في أي حالة كانت عليها الدعوى مقابل أداء نصف الغرامة المستحقة ، ويترتب على التصالح وتنفيذه انقضاء الدعوى الجنائية.

ووفقا لقواعد قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية^١ يجب على الشركات موافاة الهيئة والبورصة بنسخة من القوائم المالية السنوية ، الصادرة من مجلس ادارة الشركة، مرفقا بها تقرير مراقب الحسابات على أن يكون ذلك قبل بداية جلسة التداول للتاريخ المدون بتقرير مراقب الحسابات. ويتم اعداد القوائم المالية السنوية واعتمادها من الجمعية العامة للشركة خلال مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر من تاريخ انتهاء السنة المالية، ويرفق بها تقرير مجلس الادارة السنوي. وفي حالة تعديل الجمعية للقوائم المالية توافي الهيئة والبورصة، قبل بداية انعقاد جلسة التداول النهائية لانتهاج الاجتماع، ببيان معتمد عن التعديلات وأثرها على القوائم المالية، ثم توافي الهيئة والبورصة بصورة من القوائم المعدلة خلال عشرة أيام عمل من تاريخ الجمعية العامة، التي عدلت القوائم مرفقا بها تقرير مراقب الحسابات عن القوائم المالية المعدلة.

كما اهتمت معايير المراجعة المصرية بتوقيت عملية المراجعة فتضمنت الفقرة الخاصة بالاستراتيجية العامة للمراجعة^{١١}، أنه ينبغي على المراجع وضع استراتيجية عامة للمراجعة، وتحدد هذه الاستراتيجية نطاق وتوقيت وتوجيه عملية المراجعة، وتساعد في اعداد خطة المراجعة الأكثر تفصيلا. مما يشير الى التركيز علي توقيت عملية المراجعة والتي تؤثر علي فترة المراجعة .

يتضح مما سبق اهتمام الجهات التشريعية والرقابية المصرية بتوقيت الافصاح عن القوائم والتقارير المالية، بما فيها تقرير المراجعة الخارجية، لما لعامل التوقيت من أهمية في زيادة منفعة المعلومات المحاسبية، الا ان فترة ال ٩٠ يوما تعد فترة طويلة نسبيا، لذلك ترى الباحثة أنه من الافضل تعديل تلك الفترة الى ٦٠ يوما لزيادة منفعة تلك المعلومات، من خلال تسريع الافصاح عنها ، مما ينعكس ايجابا في زيادة مردودها علي ترشيد قرارات أصحاب المصالح في الشركات.

ونظرا لوجود فترة بين انتهاء السنة المالية ، والافصاح عن التقارير المالية للشركات، بما فيها تقرير المراجعة الخارجية، فقد زاد اهتمام الدراسات (Che-; Vuko & Cular, 2014; Krishman & Yang, 2009; Ahmed & Abidin, 2008;) بظاهرة تأخير هذا التقرير ، وتحديد العوامل التي تؤثر على الفترة ما بين نهاية السنة المالية ووصول التقرير للمستخدمين.

و يوجد اختلاف بين الدراسات الاجنبية على تسمية تلك الفترة ، فيري البعض^{١١} تسميتها *Audit Report Lag*. بينما يطلق عليها البعض الآخر^{١٢} ، مصطلح *Audit Report Delay*.

(١) الصادرة بموجب قرار مجلس الهيئة رقم ١٧٠ لسنة ٢٠١٤

(١٠) معيار المراجعة المصري رقم ٣٠٠ " تخطيط عملية مراجعة القوائم المالية"

(١١) مثل دراسات (Phametal, 2014; Chan et al, 2016; Blankley et al, 2015; Sarraf et al, 2015; Li et al, 2014; Islam, 2012;

Affy, 2009; Bhuiyan, 2011; Walker & Hay, 2013; Apadore & noor, 2013 Lee & Jahng, 2008; Dibia & Onwachekwa, 2013;

(Levevtis et al , 2005

(١٢) مثل دراسات (Al , 2012; Modugu et al , 2008; Lambert et al, 2008; Mouna & Anis, 2013; Al Ghanem & Hegazy, 2011;

(Ajmi, 2008; Leventis et al, 2013; Mam et al , 2001; Pizzini et al, 2010;

كما يوجد اختلاف بين الدراسات في تحديد تلك الفترة فقد أشار البعض (يوسف، ٢٠١٥، محمد، ٢٠١٦، Dao&Pham et al,2014 ;Lee&Jahng,2008; Blankley et al,2015 Krishman&Yang,2009; Vuko &Cular,2014; Che–Ahmed&Abidin,2008; Modugu et al,2012; Dibla& Onwachekewa,2013) إلى انها الفترة بين تاريخ نهاية السنة المالية وتاريخ توقيع مراقب الحسابات على تقرير المراجعة. كما قسمها البعض (Leventis et al, 2005; Al–Ajmi,2008; Bonson et al ,2008; Francais,2009) إلى فترتين: **الفترة الأولى** تبدأ من تاريخ انتهاء السنة المالية وتمتد إلى تاريخ توقيع المراجع على تقرير المراجعة، أما **الفترة الثانية** فتبدأ من تاريخ توقيع المراجع على التقرير وتمتد إلى تاريخ نشر التقارير المالية في الصحف اليومية، أو على موقع البورصة أيهما أقرب.

ومما سبق تخلص الباحثة الى انه على الرغم من اختلاف الدراسات في تسمية تلك الفترة، إلا أن كلا المصطلحين يشيرا الى نفس المعنى. كما أن اختلاف تحديد تلك الفترة يرجع إلى أن الفترة بين تاريخ انتهاء السنة المالية وتاريخ توقيع مراقب الحسابات على التقرير تتعلق بالفترة التي يقضيها المراجع في عملية المراجعة، وبالتالي تقع مسئولية التأخير علي المراجع بينما الفترة بين توقيع المراجع على التقرير وتاريخ نشر التقارير المالية تكون مسئولية ادارة الشركة محل المراجعة.

لذلك ترى الباحثة وجود ضرورة للتفرقة بين الفترتين حتى يمكن التوصل الى أسباب التأخير الحقيقية ، هل ترجع إلى طول فترة المراجعة أم ناتج عن تباطؤ الادارة في نشر التقارير المالية؟ وذلك لتحديد العوامل المؤثرة علي كل منهما علي حدة ، ولكن في **الواقع العملي** اتضح للباحثة ، من سؤال أحد مسئولو الافصاح في البورصة، أنه يجري العمل في البورصة المصرية علي تسليم القوائم المالية للشركة مرفقا بها تقرير مراقب الحسابات في أول يوم تداول بعد تاريخ توقيع مراقب الحسابات علي تقريره. وبالتالي ففي البيئة المصرية لا توجد فترة تأخير بين توقيع مراقب الحسابات علي تقرير المراجعة واصدار تلك التقرير.

ومن تحليل الدراسات السابقة يلاحظ اختلاف فترة تأخير تقرير مراقب الحسابات في الدول المختلفة، فأشار (Al-Ajmi,2008) إلي أنها تتراوح ما بين ٧ أيام و ١٥٤ يوم بمتوسط ٤٨ يوم في البحرين. كما أشار (Afify,2009) إلي أنها تتراوح ما بين ١٩ يوم إلي ١١٥ يوم بمتوسط ٦٧ يوم في مصر، وفي ماليزيا أشارت دراسة (Apadore &noor,2013) إلي أن الفترة تتراوح ما بين ٢٦ و ١٤٨ يوم بمتوسط ١٠٠ يوم. كما أن ٩٦% من الشركات انتهت من المراجعة خلال أربع شهور، كما أشارت دراسة (Modugu et al,2012) إلي أنها تتراوح ما بين ٣٠ إلي ٢٧٦ يوم في نيجيريا. كما أشار (Habib et al,2011) إلي أن متوسط تلك الفترة ٦١ يوم في نيوزيلندا . وتسعي الدراسة الحالية إلي الوصول لمدي وجود اختلاف في تلك الفترة في الشركات المصرية خلال فترة الدراسة (٢٠١٣-٢٠١٥).

كما يلاحظ وجود اختلاف بين نوع الرأي في التقرير الصادر عن مراقبي الحسابات بالجهاز المركزي للمحاسبة ومكاتب المراجعة الخاصة لنفس الشركة^{١٣} فغالبية التقارير التي يصدرها مراقبو الحسابات بالجهاز تميل للتحفظ ، بينما تميل تقارير

^(١٣) تعرف **المراجعة الثانية** بأنها عملية منظمة للتجميع والتقييم الموضوعي للأدلة المتعلقة بتأكيدات الإدارة عن الأحداث والأنشطة الاقتصادية وذلك بغرض تحديد درجة التوافق بين هذه التأكيدات والمعايير الموضوعية وتوصيل النتائج للأطراف المعنية، على أن تتم هذه العملية بواسطة اثنين، أو أكثر، من مراقبي الحسابات، بحيث يتم الاتفاق فيما (بينهما) بينهم على تخصيص وتوزيع مهام عملية المراجعة، ويحق لكل مراقب الاطلاع على أعمال واستنتاجات المراقب الآخر. وأخيراً يقدم جميع مراقبي الحسابات تقريراً موحداً. وفي حالة وجود اختلاف فيما (بينهما) بينهم، يجب أن يوضح التقرير أوجه الخلاف وجهة نظر كل (منهما) منهم. وبمجرد إصدار ذلك التقرير، يصبح جميع مراقبي الحسابات مسئولين بالتضامن عن مدى دقة هذا التقرير. (العاصي، ٢٠١٥)

المراجعة التي يصدرها مراقبو الحسابات بمكاتب المراجعة الخاصة إلي الرأي النظيف، مما قد يترتب عليه اختلاف فترة التأخير لكلا التقريرين، وهو ما يحاول البحث اختباره من خلال صياغة الفرض التالي :

ف ١ : يوجد اختلاف معنوي بين متوسط فترة تأخير تقرير مراقبي الحسابات بالجهاز المركزي للمحاسبات وتقرير مراقبي الحسابات بمكاتب المراجعة الخاصة.

وقد اهتمت العديد من الدراسات (Yaacob et al,2012; Dibla& Onwachekewa,2013; Che-Ahmed&Abidin,2008; Habib et al,2011;Al Ajmi,2008; Oladipupo,2011; Walker&Hay,2013; Ezat&Elmasry,2008; Afify,2009; Knechel & Payne,2001; Johnson et al,2002;) بتحديد أهم المتغيرات التي يمكن أن تؤثر علي فترة تأخير تقرير مراقب الحسابات. وتنقسم تلك الدراسات إلي ثلاث مجموعات. ركزت المجموعة الأولى (Habib et al,2011;Al Ajmi,2008;) علي دراسة تأثير الخصائص التشغيلية للشركة(عمل المراجعة) علي تلك الفترة. بينما ركزت مجموعة أخري Leventis ,2005; Apador et ai,2005; Knechel & Payne ,2008; Lee&Jahng,2008;Leventis ,2005; &Noor,2013; علي تأثير بعض خصائص منشأة مراقب الحسابات علي تلك الفترة. وركزت المجموعة الثالثة (Yaacob et al,2012; Dibla& Onwachekewa,2013; Oladipupo,2011; Che-Ahmed&Abidin,2008;Modugu et al,2012; Shukeri&Islam,2012; Dao &Pham et al 2014;Al Ghanem&Hegazy,2011) علي تحديد تأثير كلا من الخصائص التشغيلية لعمل المراجعة وبعض خصائص منشأة مراقب الحسابات علي تلك الفترة . ويلاحظ أن الدراسات السابقة ركزت علي العوامل التي تتسبب في تأخير تقرير المراجعة، و علي العكس من ذلك ، اهتمت دراسة(Walker&Hay,2013) ببحث أثر الخدمات الاستشارية التي يقدمها مراقب الحسابات للشركة علي تقليل فترة مراجعته للقوائم المالية للشركة ومن ثم التعجيل بتقديم تقرير المراجعة.

ويمكن تبرير زيادة اهتمام الدراسات السابقة بالعوامل المؤثرة علي فترة تأخير تقرير المراجعة الخارجية بأهمية تقديم تقرير المراجعة في الوقت المناسب حتي تتحقق الأهداف المنشودة منه ويؤثر في قرارات مستخدميه. وعلي الرغم من هذا الاهتمام الا ان هناك ندرة شديدة جدا- في حدود علم الباحثة - في الدراسات المصرية التي تناولت مقارنة الفرق بين فترة تأخير تقرير مراقبي الحسابات بالجهاز المركزي للمحاسبات وفترة تأخير تقرير مراقبي الحسابات بمكاتب المراجعة الخاصة ، والعوامل المؤثرة علي كل فترة ، بشكل مستقل.

وتأسيسا علي ما سبق سيتم ، فيما يلي ، تناول بعض العوامل التي يوجد اتفاق كبير بين الدراسات السابقة علي أنها تؤثر علي فترة التأخير لكل من الجهاز المركزي و مراقبي الحسابات. وتشمل تلك العوامل بعض الخصائص التشغيلية للشركة (عمل المراجعة) مثل (حجم الشركة - مديونية الشركة- ربحية الشركة -تاريخ نهاية السنة المالية) وبعض الخصائص المرتبطة بمنشأة مراقب الحسابات مثل (حجم منشأة مراقب الحسابات-جهد المراجع - نوع الرأي) لتحديد تأثير كلا منهم علي فترتي المراجعة السابق ذكرهما.

٧-٢ تحليل العلاقة بين حجم منشأة مراقب الحسابات وتأخير توقيت تقريره واشتقاق الفرض الثاني للبحث.

اهتمت العديد من الدراسات (Leventis et al, 2005; Al-Ajmi,2008; Etterdege et; al,2006 Walker&Hay,2013; Johnson et al,2002; Apador &Noor, 2013; Afify, 2009 محمد،٢٠١٦) التي أهتمت بفترة تأخير تقرير مراقب الحسابات بدراسة واختبار أثر حجم منشأة مراقب الحسابات علي تأخير توقيت تقرير المراجعة الخارجية. وقد توصلت تلك الدراسات إلي أن الوقت المستغرق لإصدار تقرير المراجعة من خلال المكاتب الكبرى Big.4 يكون أقل عنها في حالة المراجعة من خلال المكاتب الأخرى. ويمكن ارجاع ذلك إلي أن مكاتب المراجعة الكبرى لديها من القدرات والامكانيات التي تمكنها من إتمام عملية المراجعة في الوقت المناسب ، كما أن تلك المكاتب تتمتع بشهرة جيدة وتحاول تقديم مستوي عال من الجودة في عملية المراجعة ، من خلال تقليل فترة المراجعة، من أجل المحافظة علي سمعة المكتب. كما أن المكاتب الكبرى تتعامل مع شركات كبرى تفضل السرعة في نشر قوائمها المالية وتمثل أداة ضغط علي مكاتب المراجعة من أجل إصدار تقارير المراجعة في الوقت المناسب. كما أن المكاتب الكبرى يكون لديها قدرة علي الحفاظ علي استقلالها وتكون أقل استعدادا للتفاوض مع العميل. وتوصل (Etterdege et al,2006) إلي أن التحول من مكاتب المراجعة الكبيرة إلي المكاتب الصغيرة يزيد من فترة المراجعة.

وتتفق الدراسات السابقة في انها كلها دراسات تطبيقية علي بيانات فعلية ، كما أنها استخدمت نفس طريقة القياس لحجم منشأة مراقب الحسابات من خلال متغير وهمي يأخذ الرقم (١) اذا كان مكتب المراجعة ينتمي لأحد المكاتب الكبرى Big.4 ويأخذ القيمة (٠) إذا كان غير ذلك. كما توصلت لنفس النتائج. وعلي الرغم من اتفاقها علي وجود تأثير لحجم منشأة مراقب الحسابات علي تأخير تقرير المراجعة الخارجية. فيما عدا دراسة (Afify, 2009) التي أشارت الي عدم وجود هذا التأثير، إلا أنها اختلفت في بيئات تطبيقها ، فتم تطبيق دراسة (Le ventis et al, 2005) علي مجموعة من الشركات المقيدة في بورصة اليونان. وتمت دراسة (Al-Ajmi,2008) علي الشركات المقيدة في بورصة البحرين. وتم تطبيق دراسة (Apador et al, 2013) في ماليزيا، وتم تطبيق دراسة (Walker&Hay,2013) في نيوزيلندا ، وطُبقت دراسة (Bonson et al ,2008) علي مجموعة من الشركات الإسبانية، وتم تطبيق دراسة (Johnson et al,2002) في الولايات المتحدة الامريكية. وطُبقت دراسة (Truel et al,2010) علي مجموعة شركات في تركيا، وطُبقت دراسة (Afify, 2009) في البيئة المصرية ولم تتوصل لوجود علاقة. وبالتالي توجد حاجة لإعادة اختبار تلك العلاقة في البيئة المصرية ، وهو ما يحاول البحث اختباره من خلال الفرض التالي:

ف٢: يوجد تأثير ذو دلالة احصائية لحجم منشأة مراقب الحسابات علي تأخير توقيت إصدار تقرير المراجعة الخارجية في مصر.

٧-٣ تحليل العلاقة بين حجم الشركة (عميل المراجعة) وتأخير توقيت تقرير مراقب الحسابات واشتقاق الفرض الثالث للبحث

خلصت العديد من الدراسات (Afify , 2009; Bonson et al ، Dao&Pham,2014 ;Al-Ajmi,2008; محمد،2008; Francais,2009; Modugu et al,2012; Habib et al, 2011 الجبر،٢٠١٢؛

(Mohammad et al, 2013; Ezat&Elmasry,2008; ؛ الدحوح، ٢٠١٤) إلي أن الشركات كبيرة الحجم تعلن عن معلوماتها المالية بشكل أسرع من الشركات الصغيرة . كما أن كبر حجم الشركات يساعد في تقليل فترة إصدار تقرير المراجعة الخارجية نظرا لوجود هيكل قوي للرقابة الداخلية، مما يقلل الوقت الذي يقوم به مراقب الحسابات لإجراء اختبارات الرقابة أداء الاجراءات الاساسية المراجعة. كما أن الشركات كبيرة الحجم تقوم بالضغط علي المراجع لإنهاء عملية المراجعة في أقل وقت ممكن.

وعلي عكس نتائج الدراسات السابقة توصلت دراسات (Yaacob et al,2012; Ezat&Elmasry,2008) الي وجود علاقة ايجابية بين حجم الشركة (عميل المراجعة) وزيادة فترة المراجعة الخارجية. فزيادة حجم الشركة يترتب عليه زيادة عملياتها ومعاملاتها، مما يطيل من الفترة المطلوبة لمراجعة حساباتها، ويترتب علي ذلك زيادة فترة تأخير تقرير المراجعة الخارجية الخاص بها.

ويلاحظ علي الدراسات السابقة انها كلها دراسات تطبيقية علي بيانات فعلية للشركات. وعلي الرغم من اتفاقها علي تلك العلاقة واختلافها في اتجاهها ، الا انها طُبقت في بيئات مختلفة، فتم تطبيق دراسة (Al-Ajmi,2008) علي الشركات المقيدة في بورصة البحرين. كما طُبقت دراسة (Bonson et al ,2008) على مجموعة من الشركات الإسبانية ، وطُبقت دراسة (Habib et al, 2011) في نيوزيلندا . بينما اختبر (Francais,2009) تلك العلاقة في الشركات الفرنسية، وتمت دراسة (Dao&Pham,2014) في الولايات المتحدة الامريكية ، وتمت دراسة (Modugu et al,2012) في نيجيريا ، ودراسة (Yaacob et al,2012) في ماليزيا . وتم تطبيق دراسة (Mohammad et al, 2013) علي الشركات المقيدة في بورصة طهران ، طُبقت دراسة (الدحوح، ٢٠١٤) علي الشركات المقيدة ببورصة فلسطين، وتم تطبيق دراسات (Ezat&Elmasry,2008 ; Afify, 2009) ، محمد، ٢٠١٦، الجبر، ٢٠١٢) علي عينة من الشركات المصرية

وتتوقع الباحثة أن تكون هناك علاقة ذات دلالة معنوية بين حجم الشركة (عميل المراجعة) وتأخير توقيت المراجعة الخارجية في البيئة المصرية ، فعلي الرغم من تناول بعض الدراسات المصرية لتلك العلاقة الا انه توجد حاجة لمعرفة اتجاه هذه العلاقة ، واختبار ذلك تم صياغة الفرض التالي:

ف٣ : يوجد تأثير ذو دلالة احصائية لحجم الشركة على تأخير توقيت إصدار تقرير المراجعة الخارجية.

٧-٤ تحليل العلاقة بين ربحية الشركة وتأخير توقيت تقرير مراقب الحسابات واشتقاق الفرض

الرابع للبحث

من المتوقع أن تؤثر ربحية الشركة (عميل المراجعة) علي توقيت إصدار القوائم المالية نظرا لان الشركات ذات الاداء المالي الجيد تسعى إلي نشر قوائمها المالية بشكل أسرع من الشركات ذات الاداء المالي المنخفض والعكس وفي هذا الصدد تناول البعض (Walker&Hay,2013;Francais,2009 ; Al-Ajmi,2008 ; Afify, 2009) Dao&Pham,2014;Habib et al, 2011; Chang&Yang,2015; Apador et al, 2013; Mohamad Al Abbas , 2007; محمد، ٢٠١٦، ؛ الدحوح، ٢٠١٤) أثر ربحية الشركة علي تأخير توقيت تقرير المراجعة الخارجية ، وتمت دراسة (Al-Ajmi,2008) علي الشركات المقيدة في بورصة البحرين. بينما توصلت دراسة (Francais,2009) الي وجود تأثير لربحية الشركة علي فترة تأخير تقرير المراجعة في الشركات الفرنسية، وطُبقت دراسة (الدحوح، ٢٠١٤) علي الشركات المقيدة ببورصة فلسطين وتم تطبيق دراسة (Mohamad Al Abbas ,)

2007) علي مجموعة من الشركات السعودية، ودراسة (Habib et al, 2011) علي مجموعة من الشركات في نيوزيلندا، ودراسة (Chang&Yang,2015) علي مجموعة من الشركات الكورية. وطُبقت دراسة (Dao&Pham,2014) في الولايات المتحدة الأمريكية. وتم تطبيق دراسة (Walker&Hay,2013) في نيوزيلندا. ودراسة (Apador et al, 2013) في ماليزيا، ودراسة (Affify, 2009)؛ محمد، ٢٠١٦) في البيئة المصرية. وتتوقع الباحثة أن تكون هناك علاقة ذات دلالة معنوية بين ربحية الشركة (عميل المراجعة) وتأخير توقيت المراجعة الخارجية في البيئة المصرية، ولاختبار ذلك تم صياغة الفرض التالي:

ف٤: يوجد تأثير ذو دلالة احصائية لربحية الشركة على تأخير توقيت إصدار تقرير المراجعة الخارجية.

٧-٥ تحليل العلاقة بين معدل مديونية الشركة وتأخير توقيت تقرير مراقب الحسابات واشتقاق

الفرض الخامس للبحث

خلصت دراسة (محمد، ٢٠١٦؛ Chan؛ Dao&Pham,2014; Chang&Yang,2015; Al-Ajmi,2008)؛ Mohammad et al,2013;let al,2016;Chang&Yang,2015; محمد، ٢٠١٤؛ الجبر، ٢٠١٢؛ يوسف، ٢٠١٠) إلي أن الشركات ذات المديونية الأعلى تستغرق وقتاً أطول للإعلان عن معلوماتها المالية مقارنة بالشركات ذات المديونية المنخفضة. كما أن زيادة مديونية الشركة تتطلب وقتاً أطول في عملية المراجعة، وتحتاج لزيادة جودة عملية المراجعة لتلبية احتياجات الدائنين من المعلومات.

وتمت دراسة (Al-Ajmi,2008) علي الشركات المقيدة في بورصة البحرين. كما طُبقت دراسة (الدحوح، ٢٠١٤) علي الشركات المقيدة ببورصة فلسطين، ودراسة (Chan et al,2016) علي مجموعة من الشركات الصينية، ودراسة (Chang&Yang,2015) علي مجموعة من الشركات الكورية. وتم تطبيق دراسة (Mohammad et al, 2013) علي الشركات المقيدة في بورصة طهران. وطُبقت دراسة (Dao&Pham,2014) في الولايات المتحدة الأمريكية. وتتوقع الباحثة أن تكون هناك علاقة ذات دلالة معنوية بين مديونية الشركة (عميل المراجعة) وتأخير توقيت المراجعة الخارجية في البيئة المصرية، ولاختبار ذلك تم صياغة الفرض التالي:

ف٥: يوجد تأثير ذو دلالة احصائية لمعدل مديونية على تأخير توقيت إصدار تقرير المراجعة الخارجية.

٧-٦ تحليل العلاقة بين تاريخ نهاية السنة المالية لعميل المراجعة وتأخير توقيت تقرير مراقب

الحسابات واشتقاق الفرض السادس للبحث

تناولت بعض الدراسات (سعدة، ٢٠١٤؛ Walker & Hay,2013; Habib,2011; Dao &Pham,2014; Nor et al,2010 ; Chang&Yang,2015; Che-Ahmed&Abidin,2008) أثر تاريخ انتهاء السنة المالية للشركة علي توقيت تقرير المراجعة الخارجية، حيث يؤثر تاريخ نهاية السنة المالية علي توقيت إصدار تقرير المراجعة الخارجية، نظراً لأن انتهاء السنة في ١٢/٣١ يمثل وقت ذروة العمل بالنسبة لمكاتب المراجعة، وتزيد فيه أعباء العمل في هذه المكاتب، مما قد يؤدي إلي طول فترة المراجعة، وبالتالي تأخير تقرير المراجعة الخارجية. وفي هذا الصدد توصلت العديد من الدراسات (Johnson et al,2002; Habib,2011) إلي أن انتهاء السنة المالية في ١٢/٣١ يرتبط بعلاقة ايجابية مع تأخير تقرير المراجعة الخارجية، نظراً لأن تلك الفترة تمثل فترة ضغط علي مكاتب المراجعة.

وفيما يتعلق ببيانات تطبيق الدراسات السابقة فقد تم تطبيق دراسات (Johnson et al,2002; Dao&Pham,2014) في الولايات المتحدة الأمريكية، وتمت دارسات (Che–Ahmed&Abidin,2008; Nor et al, ٢٠١٠) علي مجموعة من الشركات في ماليزيا. ودراسة (Chang&Yang,2015) علي مجموعة من الشركات الكورية. وتم تطبيق دراسات (Walker&Hay,2013; Habib et al, 2011) في نيوزيلندا. وطُبقت دراسة (سعدة، ٢٠١٤) في البيئة المصرية. وتتوقع الباحثة أن تكون هناك علاقة ذات دلالة معنوية بين تاريخ نهاية السنة المالية وتأخير توقيت المراجعة الخارجية في البيئة المصرية ، ولاختبار ذلك تم صياغة الفرض التالي:

ف٦: يوجد تأثير ذو دلالة احصائية لتاريخ نهاية السنة المالية لعميل المراجعة على تأخير توقيت إصدار تقرير المراجعة الخارجية.

٧-٧ تحليل العلاقة بين جهد مراقب الحسابات وتأخير توقيت تقريره ، واشتقاق الفرض السابع للبحث

أشارت دراسات (Vuko&Cular,2014; Che–Ahmed&Abidin,2008; Lee&Jahng,2008;) إلي وجود تأثير للجهد المبذول في عملية المراجعة علي توقيت تقرير المراجعة ، وذلك لأن زيادة الجهد المبذول من مراقب الحسابات يترتب عليه زيادة الوقت المستغرق في عملية المراجعة ، مما يؤدي إلي زيادة فترة المراجعة. واتفقت الدراسات السابقة في منهجيتها فكلها دراسات تطبيقية علي بيانات فعلية ، كما انها اتفقت في طريقة قياسها لجهد المراجع ، من خلال المعادلة التالية: جهد المراجع = المخزون + العملاء/اجمالي الاصول ، الا انها اختلفت في بيئات تطبيقها فتم تطبيق دراسة (Che–Ahmed&Abidin,2008) في ماليزيا، ودراسة (Vuko&Cular,2014) في كرواتيا. ودراسة (Lee&Jahng,2008) في كوريا. وبالتالي توجد حاجة لاختبار تلك العلاقة البيئة المصرية . وتتوقع الباحثة أن تكون هناك علاقة ذات دلالة معنوية بين جهد مراقب الحسابات وتأخير توقيت تقريره في البيئة المصرية ، ولاختبار ذلك تم صياغة الفرض التالي:

ف٧: يوجد تأثير ذو دلالة احصائية للجهد المبذول من مراقب الحسابات على تأخير توقيت إصدار تقريره.

٧-٨ تحليل العلاقة بين نوع رأى مراقب الحسابات وتأخير توقيت تقريره ، واشتقاق الفرض الثامن للبحث

تقضي معايير المراجعة بأن يبذل مراقب الحسابات العناية المهنية الكافية لإبداء رأي نظيف، قبل اللجوء إلي إبداء رأي معدل . كما أن المراجع غالبا لا يفضل إصدار رأي معدل ويسعي لجمع الأدلة التي تمكنه من إصدار رأي نظيف. وعلي الجانب الآخر لا ترغب الشركات ، محل المراجعة، في الحصول علي رأي معدل لذلك تقوم بالتفاوض مع مراقب الحسابات مما يترتب عليه زيادة فترة تأخير تقرير المراجعة الخارجية.(Vuko&Cular,2014)

وقد أشارت العديد من الدراسات (Yaacob et al,2012;Al Daoud et al,2014;Che–Ahmed&Abidin,2008; Vuko&Cular,2014; Shukeri &Islam,2012; Lee & Jahng,2008 ؛الدحود ، ٢٠١٤) التي أهتمت بفترة تأخير تقرير مراقب الحسابات بأثر نوع رأيه علي تأخير توقيت تقريره. وتوصلت تلك الدراسات إلي أن زيادة الوقت المستغرق لإصدار تقرير المراجعة في حالة الرأي المعدل عنه في حالة

الرأي النظيف. كما أن الشركات التي يصدر بشأنها تقرير نظيف يكون لديها دافع لإصدار تقاريرها المالية بشكل أسرع. وعلي العكس من ذلك يعتبر التقرير برأي معدل معلومة سلبية عن الشركة تسعي الشركة لتأخير الإفصاح عنها.

وعلي الرغم من اتفاق نتائج الدراسات السابقة في هذا الشأن، الى انها اختلفت في بيئة تطبيقها فتم تطبيق دراسة (الدحوح ، ٢٠١٤) على الشركات المقيدة في بورصة فلسطين، وتم تطبيق دراسات (Yaacob et al, 2008; Che-Ahmed&Abidin, 2008; Shukeri&Islam, 2012; al, 2012) في ماليزيا. ودراسة (Vuko&Cular, 2014) في كرواتيا. ودراسة (Lee& Jahng, 2008) علي مجموعة من الشركات الكورية. وتتوقع الباحثة أن تكون هناك علاقة ذات دلالة معنوية بين نوع رأي مراقب الحسابات وتأخير توقيت تقريره في البيئة المصرية، ولاختبار ذلك تم صياغة الفرض التالي:

ف٨: يوجد تأثير ذو دلالة احصائية لنوع رأي مراقب الحسابات على تأخير توقيت إصدار تقريره .

٧-٩ منهجية البحث

تتناول هذه الفرعية منهجية البحث من حيث الهدف من الدراسة التطبيقية ومجتمع وعينة الدراسة وأدوات واجراءات الدراسة، وتوصيف وقياس متغيرات الدراسة، وأدوات التحليل الإحصائي، واختبار فروض البحث، وذلك كما يلي:

٧-٩-١ أهداف الدراسة التطبيقية

تستهدف الدراسة التطبيقية اختبار فروض الدراسة ، التي خلصت اليها الباحثة في الدراسة النظرية، والتي تتناول اختبار مدي وجود اختلاف معنوي بين متوسط فترة تأخير تقرير مراقبي الحسابات بالجهاز المركزي للمحاسبات ومتوسط فترة تأخير تقرير مراقبي الحسابات بالمكاتب الخاصة ، وكذلك تأثير المتغيرات (حجم منشأة المحاسبة والمراجعة-حجم الشركة -ربحية الشركة -معدل مديونية الشركة-تاريخ نهاية السنة المالية- جهد مراقب الحسابات- نوع الرأي)علي الفترتين السابق ذكرهما.

٧-٩-٢ مجتمع وعينة الدراسة

ينمثل مجتمع الدراسة في جميع الشركات المساهمة المقيدة في البورصة المصرية. وتتكون عينة الدراسة من عينة حُكمية من هذه الشركات خلال الفترة من ٢٠١٣- ٢٠١٥ ، روعي في اختيارها ما يلي:

- أن تكون الشركة مقيدة في البورصة المصرية في تلك السنة.
 - تداول أسهم الشركة في البورصة خلال الفترة الزمنية التي تعطيها الدراسة التطبيقية.
 - يقتصر البحث في التطبيق على الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة، وذلك نظرا لأن المؤسسات المالية ذات طبيعة خاصة، وتخضع لمتطلبات إفصاح ولوائح تنظيمية تختلف عن باقي القطاعات.
 - تتضمن العينة كل الشركات التي لديها مراجعة ثنائية ، بالإضافة إلي بعض الشركات التي لديها تقرير مراجعة فردي سواء من الجهاز المركزي للمحاسبات أو مكاتب المراجعة الخاصة.
- وقد تمت الدراسة علي عينة من ١٥٠ مشاهدة خاصة بعدد ٥٠ شركة خلال تلك الفترة.

٣-٩-٧ أدوات وإجراءات الدراسة التطبيقية

تتمثل أدوات الدراسة التطبيقية في القوائم والتقارير المالية للشركات المساهمة المصرية المختارة ضمن عينة الدراسة، والمعايير المحاسبية والقوانين واللوائح ذات الصلة. وتشمل إجراءات الدراسة في تجميع التقارير المالية للشركات لقياس متغيرات الدراسة.

٤-٩-٧ توصيف وقياس متغيرات الدراسة:

استناداً لفروض البحث، يمكن تحديد متغيرات الدراسة وتوصيفها وكيفية قياسها، كما يلي:

١-٩-٧ المتغير التابع

- فترة تأخير تقرير مراقب الحسابات: ويقصد بفترة تأخير تقرير مراقب الحسابات الفترة بين نهاية السنة المالية وتاريخ توقيع تقرير مراقب الحسابات علي تقريره، وقد تم قياسها من خلال عدد الايام بين نهاية السنة المالية وتاريخ توقيع مراقب الحسابات علي تقريره. وذلك تمثيلاً مع معظم الدراسات السابقة مثل (Al Ghanem&Hegazy,2011; Mouna&Anis,2013; Modugu et al ,2012;Al Ajmi,2008;

٢-٩-٧ المتغيرات المستقلة

- حجم منشأة مراقب الحسابات ويقصد به امكانيات هذه المنشأة والتي تساعد علي زيادة جودة عملية المراجعة. وقد تم قياسه من خلال مدي انتماء مكتب المراجعة لأحد مكاتب المراجعة الكبرى (Big 4) وهي: KPMG, Ersnt, PWC, Delliotte & Young, وذلك تمثيلاً مع العديد من الدراسات السابقة (Leventis et al, 2005; Ajmi,2008 ;Apador &Noor, 2013; Afify, 2009) وقد تم التعبير عن المتغير من خلال متغير وهمي يأخذ القيمة ١ إذا كان المكتب كبير ويأخذ القيمة صفر إذا كان غير ذلك. أما الجهاز المركزي للمحاسبة فيتم اعتباره منشأة مهنية كبيرة قياساً على (العاصي، ٢٠١٥)

- حجم الشركة (عميل المراجعة) : ويقصد به اجمالي أصول الشركة، وقد تم قياسه في غالبية الدراسات السابقة (Afify , 2009; Bonson et al ,2008; Francais,2009; Modugu et al,2012; Habib et al,) (2011; من خلال اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول في نهاية السنة المالية.

- ربحية الشركة (عميل المراجعة) وهو متغير يقيس مدي قدرة الشركة علي تحقيق أرباح. وقد تم قياسه من خلال معدل العائد علي الأصول ROA والذي يعبر عنه من خلال المعادلة التالية: معدل العائد علي الأصول = صافي الربح بعد الضريبة / اجمالي الأصول. وذلك تمثيلاً مع الدراسات السابقة التي تناولته (Francais,2009 ;Habib et al, 2007; Mohamad Al Abbas , 2007; Apador et al, 2013; et al, 2011;

- معدل مديونية الشركة (عميل المراجعة) يقصد به نسبة استخدام الشركة للدين في تمويل استثماراتها ، وقد تم قياس هذا المتغير من خلال المعادلة التالية :نسبة الرفع المالي (المديونية) = اجمالي الالتزامات/ اجمالي الأصول وذلك تمثيلاً مع الدراسات السابقة التي تناولته (محمد، ٢٠١٦ ؛ Mohammad et al,2013 ; Al-Ajmi,2008 ; الدحوح ، ٢٠١٤ ؛ الجبر ، ٢٠١٢ ؛ يوسف ، ٢٠١٠)

- تاريخ نهاية السنة المالية ويقصد به تاريخ نهاية السنة المالية للشركة (عميل المراجعة) والذي يمكن أن يأخذ ثلاثة احتمالات ديسمبر أو يونيه أو مارس .

وقد تم قياس هذا المتغير تمشيا مع الدراسات السابقة (Habib,2011; Che–Ahmed&Abidin,2008) من خلال متغير وهمي يأخذ القيمة ١ اذا كانت السنة المالية للشركة تنتهي بنهاية ديسمبر وصفر في الحالات الأخرى. -**جهد مراقب الحسابات:** وهو عبارة عن الجهد المبذول لإتمام عملية المراجعة ، وقد تم قياس هذا المتغير تمشيا مع الدراسات السابقة (Che–Ahmed&Abidin,2008; Lee&Jahng,2008) من خلال المعادلة التالية : جهد مراقب الحسابات = المخزون + العملاء/اجمالي الاصول.

- **رأي مراقب الحسابات** يقصد به نوع التقرير الذي يصدره المراجع ويبيدي فيه رأيه . ووفقا لمعايير المراجعة المصرية^{١٤} توجد خمسة بدائل للرأي والتقرير: وهي تقرير غير معدل برأي نظيف ، وتقرير معدل برأي نظيف، وتقرير معدل برأي متحفظ، وتقرير معدل برأي معاكس، وتقرير معدل مع الامتناع عن ابداء الرأي. وقد اتفقت الدراسات السابقة (Yaacob et al,2012;Al Daoud et al,2014;Che–Ahmed&Abidin,2008;) (Vuko&Cular,2014; Shukeri &Islam,2012; Lee & Jahng,2008) التي تناولت هذا المتغير، علي قياسه من خلال متغير وهمي يأخذ القيمة (١) للرأي المتحفظ والقيمة (٠) لبدائل الرأي الأخرى. ونظرا لان تقارير المراجعة للشركات عينة البحث تأخذ الأنواع الثلاث الاولى^{١٥}، فقد تم قياس هذا المتغير من خلال متغير يأخذ قيمة ٣ اذا ان التقرير معدلا برأي متحفظ، ويأخذ القيمة ٢ اذا كان التقرير معدلا برأي نظيف، ويأخذ القيمة ١ اذا كان التقرير غير معدل برأي نظيف.

٧-٩-٥ نموذج البحث

تم استخدام النموذج التالي لاختبار الفروض من الثاني إلي الثامن:

$$Y = \beta 0 + \beta 1 X1 + \beta 2 X2 + \beta 3 X3 + \beta 4 X4 + \beta 5 X5 + \beta 6 X6 + \beta 7 X7 + \beta 8 X8 + E$$

حيث أن:

Y: فترة تأخير تقرير المراجعة الخارجية (Y2 للجهاز المركزي للمحاسبة و Y1 لمكاتب المراجعة الخاصة)

X1 : حجم منشأة مراقب الحسابات

X2: حجم الشركة (عميل المراجعة)

X3: ربحية الشركة (عميل المراجعة)

X4: مديونية الشركة(عميل المراجعة)

X5: تاريخ نهاية السنة المالية للشركة (عميل المراجعة)

X6: جهد مراقب الحسابات

X7: نوع الرأي لمراقب الحسابات بمكتب المراجعة الخاص

X8: نوع الرأي لمراقب الحسابات بالجهاز المركزي للمحاسبة

(١٤) تجدر الإشارة إلي أنه وفقا لمعيار المراجعة ISA706 الصادر في ٢٠١٥ والذي من المفترض أن يتم تفعيله ابتداء من ديسمبر ٢٠١٦ توجد أربع بدائل لتقرير مراقب الحسابات وهي تقرير غير معدل برأي نظيف ، وتقرير معدل برأي متحفظ ، وتقرير معدل برأي معاكس ، وتقرير معدل مع الامتناع عن ابداء الرأي.

^{١٥} لم توجد تقارير برأي معاكس أو امتناع عن ابداء الرأي لشركات العينة سواء من قبل مراقبي الحسابات بالمكاتب الخاصة ، أو مراقبي الحسابات بالجهاز.

E : تمثل الخطأ العشوائي، و يمثل ذلك الجزء في فترة تأخير تقرير مراقب الحسابات بالأيام الذي يتغير بشكل عشوائي نتيجة عوامل أخرى، لا يتضمنها النموذج.
 $\beta 1 - \beta 8$: معاملات الانحدار للمتغيرات المستقلة

مع الأخذ في الاعتبار أنه سيتم تطبيق نموذج الانحدار مرتين ، في المرة الأولى سيتم قياس مدي تأثير المتغيرات السابقة المستقلة علي فترة تأخير تقرير الجهاز المركزي للمحاسبات ، وفي المرة الثانية سيتم قياس مدي تأثير تلك المتغيرات علي فترة تأخير تقرير مكتب المراجعة الخاص .

٧-١٠ نتائج اختبار فروض البحث

استهدف الفرض الأول للبحث اختبار مدي وجود اختلاف معنوي بين متوسط فترة تأخير تقرير الجهاز المركزي للمحاسبات وتقرير مكاتب المراجعة الخاصة.

وقد تم استخدام الاحصاء الوصفي لتحديد متوسط كل فترة .وأشارت النتائج (ملحق ١) إلي أن فترة تأخير تقرير المراجعة الصادر عن الجهاز المركزي للمحاسبات تتراوح ما بين ٦٠ يوم إلي ١٢٩ يوم بمتوسط ٨٤ يوم ، بينما تراوحت فترة تأخير تقرير المراجعة الصادر عن مكاتب المراجعة الخاصة ما بين ٩ أيام إلي ١٥١ يوم بمتوسط ٧٢ يوم . مما يشير إلي وجود اختلاف بين متوسط الفترتين ، وبالتالي يتم قبول الفرض الأول .

استهدفت الفروض من الثاني إلي الثامن اختبار تأثير المتغيرات المستقلة على تأخير توقيت إصدار تقرير المراجعة. ونظرا لان البحث يهدف إلي تحديد المتغيرات المؤثرة علي كل من تأخير تقرير الجهاز المركزي للمحاسبات، وتأخير تقرير المكاتب الخاصة فقد تم اختبار الفروض من الثاني إلي الثامن مرتين لتحديد تأثير كل متغير علي الفترتين.

ولاختبار تلك الفروض تم استخدام اسلوب الانحدار الخطي المتعدد ، وقد تم تشغيل هذا النموذج مرتين في المرة الأولى تم اعتبار فترة تأخير تقرير الجهاز المركزي للمحاسبات المتغير التابع ، وفي المرة الثانية تم اعتبار فترة تأخير تقرير المراجع في المكاتب الخاصة المتغير التابع وظهرت النتائج كما يلي:

بالنسبة للنموذج الأول الخاص بفترة تأخير تقرير مراقبي الحسابات في المكاتب الخاصة ظهرت النتائج كما بالجدول التالي:

القدرة R ² التفسيرية للمنموذج	نتيجة اختبار F test		نتيجة اختبار T test		المتغيرات
	sig	value	sig	value	
٠.٤٩٥	٠.٠٠٠	٥.٧٥٤	٠.٢٣	١.١٨	حجم منشأة مراقب الحسابات
			٠.٢٢	١.٢١	حجم الشركة
			٠.٣٨	٠.٨٧	ربحية الشركة
			٠.٤٧	٠.٧٢	مديونية الشركة
			٠.٠٠٠	٤.٤	تاريخ نهاية السنة المالية
			٠.٥	٠.٦٧-	جهد مراقب الحسابات
			٠.٠٠٠	٥.٨	نوع رأي مراقب الحسابات بالمكتب
			٠.٠٠٦	١.٨-	نوع رأي مراقب الحسابات بالجهاز

- بالنسبة للنموذج الثاني الخاص بفترة تأخير تقرير مراقبي الحسابات بالجهاز المركزي للمحاسبات ظهرت النتائج كما بالجدول التالي:

المتغيرات	نتيجة اختبار T test		نتيجة اختبار F test		R ² القدرة التفسيرية للنموذج
	sig	value	sig	value	
حجم مكتب المراجعة	٠.٠٣١	٢.١٨-	٠.٠٠٠	٤.١٠٢	٠.٤٣٣
حجم الشركة	٠.٧٦٩	٠.٢٩-			
ربحية الشركة	٠.١٧٤	١.٣٦			
مديونية الشركة	٠.٠٤٤	٢.٠٣			
تاريخ نهاية السنة المالية	٠.٢٣٧	١.١٨-			
جهد المراجع	٠.٣٥٢	٠.٩٣			
نوع رأي مراجع المكتب	٠.٣١٣	١.٠١			
نوع رأي مراجع الجهاز	٠.٠٠٠	٣.٨-			

ويتضح من نتائج نمذجي الانحدار وجود تأثير معنوي لكل من تاريخ نهاية السنة المالية ونوع رأي مراقب الحسابات بمكتب المراجعة الخاص ، علي فترة تأخير تقرير مكتب المراجعة الخاص ، وعدم وجود تأثير معنوي لباقي المتغيرات (حجم منشأة مراقب الحسابات - حجم الشركة- ربحية الشركة- مديونية الشركة- جهد مراقب الحسابات- نوع رأي مراقب الحسابات بالجهاز المركزي للمحاسبات).

كما يوجد تأثير معنوي لكل من حجم منشأة مراقب الحسابات ومعدل مديونية الشركة ونوع رأي مراقب الحسابات بالجهاز المركزي للمحاسبات علي فترة تأخير تقرير الجهاز المركزي للمحاسبات، وعدم وجود تأثير لباقي المتغيرات (حجم الشركة - ربحية الشركة - تاريخ نهاية السنة المالية - جهد المراجع- نوع رأي مراجع مكتب المراجعة الخاص).

فعد الاخذ في الاعتبار فترة التأخير لمكاتب المراجعة الخاصة استطاع نموذج الانحدار تفسير ٤٩% من التغير في المتغير التابع ، وبلغت قيمة (F) المحسوبة (٥.٧) وهي ذات دلالة احصائية عند مستوي (٠.٠٥) . وتم قبول الفرضين السادس والثامن ورفض الفروض الثاني والثالث والرابع والخامس والسابع.

أما في حالة الاخذ في الاعتبار فترة التأخير لمراقبي الجهاز المركزي للمحاسبات استطاع نموذج الانحدار تفسير ٤٣% من التغير في المتغير التابع ، وبلغت قيمة (F) المحسوبة (٤.١) وهي ذات دلالة احصائية عند مستوي (٠.٠٥) وتم قبول الفروض الثاني والخامس والثامن ورفض الفروض الثالث والرابع والسادس والسابع.

وتشير النتائج السابقة إلي أن فترة تأخير تقرير مراقبي الحسابات بمكاتب المراجعة الخاصة تتأثر بكل من تاريخ نهاية السنة المالية ورأي مراقب الحسابات، وكلاهما يرتبطان بمكتب المراجعة، فكما أشارت الدراسات (Habib,2011; Che-Ahmed&Abidin,2008) السابقة التي تناولت تاريخ نهاية السنة المالية تعتبر نهاية السنة المالية في ديسمبر من أسباب زيادة فترة التأخير، نتيجة زيادة أعباء مكاتب المراجعة في تلك الفترة. كما أشارت نتائج الدراسات (Yaacob et al,2012;Al Daoud et al,2014;Che-Ahmed&Abidin,2008; Shukeri &Islam,2012; Lee & Jahng,2008; Vuko&Cular,2014) التي تناولت تأثير رأي مراقب الحسابات علي فترة التأخير أن الرأي المتحفظ يحتاج إلي وقت أطول في المراجعة مما يزيد من فترة تأخير التقرير، وهو ما تؤيده نتيجة البحث في البيئة المصرية.

كما أشارت النتائج إلي أن فترة تأخير تقرير مراقبي الحسابات بالجهاز المركزي للمحاسبات تتأثر بكل من حجم منشأة مراقب الحسابات ومديونية الشركة ونوع رأي مراقب الحسابات بالجهاز . فبالنسبة لحجم منشأة مراقب الحسابات يوجد تأثير معنوي سلبي لهذا المتغير علي فترة تأخير تقرير مراقبي الحسابات بالجهاز، وهو ما يشير إلي أن كبر حجم الجهاز كمنشأة مهنية يجعل مراقب الحسابات بالجهاز يقلل من فترة مراجعته ، أما بالنسبة لمستوي المديونية فزيادة مستوي مديونية الشركة تجعل مراقب الحسابات بالجهاز يطيل من فترة المراجعة للوصول لأدلة الاثبات التي تمكنه من ابداء رأيه . وبالنسبة لنوع رأي مراقب الحسابات بالجهاز، فكما سبق الاشارة ، تتفق نتيجة البحث مع نتائج الدراسات السابقة التي أشارت إلي طول فترة التأخير في حالة الرأي المتحفظ.

٧-١١ نتائج البحث والتوصيات ومجالات البحث المقترحة.

يستهدف هذا الجزء من البحث عرض أهم النتائج التي توصل اليها البحث بشقيه النظري والتطبيقي ، والاجابة علي أسئلته ، بالإضافة الي اقتراح بعض التوصيات ومجالات البحث. كما يلي:

٧-١١-١ نتائج البحث

استهدف البحث دراسة العوامل المؤثرة على تأخير توقيت تقرير المراجعة الخارجية لكل من مراقبي الجهاز المركزي للمحاسبات ومكاتب المراجعة الخاصة مع التطبيق على عينة من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. وتم الاجابة علي اسئلته كما يلي:

• **ركز السؤال الأول للبحث** علي ماهية فترة تأخير تقرير مراقب الحسابات، ومدى وجود اختلاف بين فترة تأخير تقرير مراقب الحسابات بمكتب المراجعة وفترة تأخير تقرير مراقب الحسابات بالجهاز. وتم الاجابة علي هذا السؤال نظريا وعمليا. نظريا خلص البحث إلي وجود اختلاف بين الدراسات الاجنبية على تسمية تلك الفترة ، فيري البعض تسميتها Audit Report Lag. بينما يطلق عليها البعض الآخر مصطلح Audit Report Delay. كما يوجد اختلاف بين الدراسات في تحديد تلك الفترة ، فقد أشار البعض إلى انها الفترة بين تاريخ نهاية السنة المالية وتاريخ توقيع مراقب الحسابات على تقرير المراجعة. وقسمها آخرون إلى فترتين، الفترة الأولى تبدأ من تاريخ انتهاء السنة المالية وتمتد إلى تاريخ توقيع مراقب الحسابات على تقرير المراجعة، أما الفترة الثانية تبدأ من تاريخ توقيع مراقب الحسابات على التقرير وتمتد إلى تاريخ نشر التقارير المالية في الصحف اليومية ، أو على موقع البورصة أيهما أقرب.

وترى الباحثة انه على الرغم من اختلاف الدراسات في تسمية تلك الفترة الا ان كلا المصطلحين يشيران الى نفس المعنى ، كما أن اختلاف تحديد تلك الفترة يرجع إلى أن الفترة بين تاريخ انتهاء السنة المالية وتاريخ توقيع مراقب الحسابات على التقرير تتعلق بالفترة التي يقضيها مراقب الحسابات في عملية المراجعة، وبالتالي تقع مسؤولية التأخير علي مراقب الحسابات بينما الفترة بين توقيع مراقب الحسابات على التقرير وتاريخ نشر التقارير المالية تكون مسؤولية ادارة الشركة محل المراجعة.

وفيما يتعلق باختلاف فترة تأخير تقرير مراقب الحسابات بمكتب المراجعة وفترة تأخير تقرير مراقب الحسابات بالجهاز فتم الاجابة عليها في الجزء التطبيقي. وأشارت النتائج إلي أن فترة تأخير تقرير المراجعة، الصادر عن الجهاز المركزي للمحاسبات، تتراوح ما بين ٦٠ يوم إلي ١٢٩ يوم بمتوسط ٨٤ يوم ، بينما تراوحت فترة تأخير تقرير المراجعة الصادر عن مكاتب المراجعة الخاصة ما بين ٩ أيام إلي ١٥١ يوم بمتوسط ٧٢ يوم . مما يشير إلي وجود اختلاف بين متوسط الفترتين .

- **ركز السؤال الثاني** للبحث علي مدي وجود تأثير ذو دلالة احصائية لحجم منشأة مراقب الحسابات علي تأخير توقيت إصدار تقرير المراجعة الخارجية. وتوصلت الدراسة لعدم وجود تأثير لحجم منشأة مراقب الحسابات علي فترة تأخير تقرير مراقب الحسابات بالمكاتب الخاصة ، ووجود تأثير إيجابي لحجم منشأة مراقب الحسابات علي فترة تأخير تقرير مراقب الحسابات بالجهاز المركزي للمحاسبات.
- **ركز السؤال الثالث** للبحث علي مدي وجود تأثير ذو دلالة احصائية لحجم الشركة(عميل المراجعة) علي تأخير توقيت إصدار تقرير المراجعة الخارجية. وتوصلت الدراسة لعدم وجود تأثير لهذا الحجم علي كلا الفترتين .
- **ركز السؤال الرابع** للبحث علي مدي وجود تأثير ذو دلالة احصائية لربحية الشركة(عميل المراجعة) علي تأخير توقيت إصدار تقرير المراجعة الخارجية ، وتوصلت الدراسة لعدم وجود تأثير لربحية الشركة علي كلا الفترتين .
- **ركز السؤال الخامس** للبحث علي مدي وجود تأثير ذو دلالة احصائية لمديونية الشركة (عميل المراجعة) علي تأخير توقيت إصدار تقرير المراجعة الخارجية . وتوصلت الدراسة لعدم وجود تأثير لمديونية الشركة علي فترة تأخير تقرير مراقب الحسابات بالمكاتب الخاصة، ووجود تأثير معنوي لمديونية الشركة علي فترة تأخير تقرير مراقب الحسابات بالجهاز المركزي للمحاسبات.
- **ركز السؤال السادس** للبحث علي مدي وجود تأثير ذو دلالة احصائية لتاريخ نهاية السنة المالية للشركة (عميل المراجعة) علي تأخير توقيت إصدار تقرير المراجعة الخارجية . وتوصلت الدراسة لوجود تأثير معنوي لتاريخ نهاية السنة المالية علي فترة تأخير تقرير مراقب الحسابات بالمكاتب الخاصة ، و عدم وجود تأثير معنوي لتاريخ نهاية السنة المالية علي فترة تأخير تقرير مراقب الحسابات بالجهاز المركزي للمحاسبات.
- **ركز السؤال السابع** للبحث علي مدي وجود تأثير ذو دلالة احصائية لجهد المراجع علي تأخير توقيت إصدار تقرير المراجعة الخارجية. وتوصلت الدراسة لعدم وجود تأثير لجهد المراجع علي كلا الفترتين .
- **ركز السؤال الثامن** للبحث علي مدي وجود تأثير ذو دلالة احصائية لنوع رأي مراقب الحسابات علي تأخير توقيت إصدار تقرير المراجعة الخارجية . وتوصلت الدراسة إلي وجود تأثير معنوي لنوع رأي مراقب الحسابات علي كلا الفترتين .

٧-١١-٢ توصيات البحث

في ضوء ما انتهى اليه البحث من نتائج في شقيه النظري والتطبيقي ، وفي ضوء الاجابة علي اسئلته ، توصي الباحثة بما يلي:

- ضرورة اهتمام الشركات المقيدة بوقتيية المعلومات المفصح عنها بما فيها تقرير المراجعة الخارجية، لما لعامل الوقت من أهمية في جعل المعلومات المقدمة أكثر تأثيرا في قرارات أصحاب المصالح في الشركات خاصة المستثمرون.
- ضرورة اهتمام الجهات الرقابية والتشريعية المصرية بتقنين ميعاد تقديم تقرير المراجعة الخارجية، والتشجيع علي تقديمه في وقت مبكر حتي تحدث الاستفادة المرجوة منه، مع أهمية فرض عقوبات علي التأخير ، خاصة الجوهري .
- علي الباحثين المحاسبين الاهتمام بالبحوث التي تتناول وقتيية المعلومات المحاسبية ، واجراء المزيد منها لدراسة واختبار الاسباب الحقيقية وراء تأخير تقرير مراقب الحسابات في مصر .

- ضرورة قيام البورصة المصرية بإجراء ورش عمل وبرامج تدريبية لتوعية الشركات بأهمية توقيت الإفصاح، وتوجيه ارشادات لجميع هذه الشركات بهدف زيادة منفعة المعلومات وتحقيق العدالة والشفافية وحماية المستثمر من المخاطر الناتجة عن تأخير تقاريرها المالية.
- ينبغي وجود ارشادات لمعايير المراجعة المصرية توجه مراقب الحسابات لسبل إتمام المراجعة في وقت مناسب حتي يتسنى للشركة إصدار تقريرها المالي في وقت مناسب. يكون له مردوده المعلوماتي علي مستخدمى القوائم المالية وتقرير مراقب الحسابات.

٧-١١-٣ مجالات البحث المقترحة

تعتقد الباحثة بأن المجالات التالية تحتاج إلي مزيد من البحوث المستقبلية:

- أثر وجود الغش في القوائم المالية للشركات علي تأخير تقرير المراجعة الخارجية - دراسة تطبيقية علي الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.
- أثر تفعيل الشركات لقواعد حوكمة الشركات علي تأخير تقرير المراجعة الخارجية- دراسة تطبيقية علي الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.
- دراسة تحليلية للأسباب الحقيقية وراء تأخير تقرير المراجعة الخارجية.
- دراسة تحليلية للعوامل المؤثرة علي توقيت اصدار التقارير المالية للشركات المصرية - دراسة تطبيقية علي الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.
- أثر تأخير تقرير المراجعة الخارجية علي ادراك المستثمرين لمدي قدرة الشركة علي خلق القيمة.
- أثر مدي وفاء الشركة بمسئوليتها البيئية والاجتماعية علي توقيت تقديم تقريرها المالي- دراسة تطبيقية علي الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.
- العوامل المحددة لتأخير تقرير مراقب الحسابات عن الفحص المحدود للقوائم المالية ربع السنوية.

مراجع البحث

١- المراجع العربية

- الجبر، يحيى بن علي(٢٠١٢) " العلاقة بين توقيت الاعلان عن المعلومات المالية وخصائص الشركات المساهمة السعودية" مجلة المحاسبة - المملكة العربية السعودية، ١٦(٥٤):١٧.
- الدحوح، حازم فهمي عادل(٢٠١٤)"العوامل المؤثرة علي توقيت اصدار التقارير المالية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين : دراسة تطبيقية" رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التجارة - الجامعة الاسلامية- غزة.
- سعده، اكرم احمد محمد ابراهيم(٢٠١٤) " العوامل المؤثرة في فترة المراجعة في الشركات المقيدة في سوق الأوراق المالية- دراسة تطبيقية" رسالة ماجستير غير منشورة - كلية التجارة- جامعة المنصورة.
- الشريف ، مي عادل توفيق (٢٠١٤)" أثر الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية وإعادة إصدار القوائم المالية على تخطيط إجراءات المراجعة وتقرير مراقب الحسابات - دراسة تجريبية . رسالة ماجستير غير منشورة ، قسم المحاسبة والمراجعة كلية التجارة - جامعة دمنهور .
- محمد، سامي حسن علي(٢٠١٦) " اطار مقترح لقياس وتفسير التأثير المشترك لكل من التخصص الصناعي والفترة الزمنية لارتباط المراجع بالشركة علي تأخير توقيت إصدار تقرير المراجعة للشركات المساهمة : دراسة تطبيقية" مجلة الفكر المحاسبي - جامعة عين شمس ، ٢٠(١):٣٥٢-٣٠٣.
- محمود ، غانم محمود أحمد العاصي(٢٠١٥)" دراسة واختبار أثر تبني مدخل المراجعة الخارجية المشتركة على جودة المراجعة والتقارير المالية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية. رسالة ماجستير غير منشورة ، قسم المحاسبة والمراجعة كلية التجارة - جامعة الاسكندرية .
- محمود، عصام عماد غصاب (٢٠١٥) "أثر حوكمة الشركات على توقيت إصدار تقرير المدقق : دراسة ميدانية على الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان" رسالة ماجستير غير منشورة - كلية الاقتصاد والعلوم الادارية - جامعة اليرموك - الاردن متاح على: <http://search.mandumah.com>
- يوسف، أوبكر محمد(٢٠١٥)"فترة ابطاء المراجعة والدور التأثيري لجودة وظيفة المراجعة الداخلية : دراسة إمبريقية" مجلة البحوث التجارية-كلية التجارة- جامعة الزقازيق، ٣٧(٢):١٧٨-١٢٩.

٢ - المراجع الأجنبية

- Afify, H.A.E. (2009) "Determinants of audit report lag: Does implementing corporate governance have any impact? Empirical evidence of Egypt .**Journal of Applied Accounting Research**, 10(1):56-85.
- Akle , H.Y (2011). "The relationship between corporate governance and financial reporting timeliness for companies listed on Egyptian stock exchange an empirical study"; **Internal Auditing & Risk Management**; 2(2): 81-90.
- Akle, Y.H. (2011) "Financial reporting timeliness in Egypt: A study of the legal framework and accounting standards "**Internal Auditing & Risk Management**, 1, 6(21):81-91.
- Al Ajmi, J. (2008) "Audit and reporting delays: Evidence from an emerging market" **Advances in Accounting incorporating Advances in International Accounting**, 24, :217-226 .
- Al Daoud, K., Ismail, K. & Lode, N. (2014) "The Timeliness of Financial Reporting among Jordanian Companies: Do Company and Board Characteristics, and Audit Opinion Matter?", **Asian Social Science**, 10, (13): 191-201.
- Al-Ghanem, W. & Hegazy, M. (2011) , "An Empirical Analysis of Audit Delays and Timeliness of Corporate Financial Reporting in Kuwait", **Eurasian Business Review**, ,1: 73-90.
- Alkhatib, K. & Marji, Q. (2012), "Audit Report Timeliness :Empirical Evidence From Jordan", **Procedia- Social and Behavioral Sciences** ,62, : 1342-1349.
- Apadore, K. & Noor, M. (2013), "Determinants of Audit Report Lag and Corporate Governance in Malaysia", **International Journal of Business Management**, 8(15): 151-163.
- Arens, A., Elder, R. & Beasley, M. (2011). "**Auditing and Assurance Services, An Integrated Approach**", Fourteenth Edition, *Pearson Education Inc.*, USA.
- Bae C.H., Yong-Sang Woo Y.S.,(2015), "The effect of audit report lag and management discretionary report lag on analyst forecasts: evidence from Korea, **Investment Management and Financial Innovations**", 12(1):318-329.
- Blankley, A.I., David N. H., and Jason E. M.,(2015), "Are Lengthy Audit Report Lags a Warning Signal? **Current Issues in Auditing American Accounting Association** , 9(2) :19–28.
- Bonson, S.N., Hogan, C.E., Johnson, M.F. and Ramesh, K.(2008) "**The value of auditing: evidence from the timing of earning announcements and audit report dates**", Michigan State University
- Chan, K.H., Luo, V.W. and & Mo, P. L.L. (2016), "Determinants and implications of long audit reporting lags: evidence from China, **Accounting and Business Research**, 46(2): 145-166.
- Chang, H. B. , Yong, S. W. (2015) "The effect of audit report lag and management discretionary report lag on analyst forecasts: evidence from Korea", **Investment Management and Financial Innovations**, 12(1):318-328.
- Che-Ahmed, A. and Abdidin, S. (2008), "Audit Delay of Listed Companies: A Case of Malaysia", **International Business Research**, 1(4): 32-39.
- Dao, M. and Pham, T. (2014). "Audit Tenure, Auditor Specialization and Audit Report Lag", **Managerial Auditing Journal**, 29, (6): 490-512.
- Dibia, N. & Onwuchekwa, J. (2013), "An Examination of The Audit Report Lag of

- Companies Quoted in The Nigeria Stock Exchange", **International Journal Of Business and Social Research**, 3(9): 8-16.
- Ettredge, M. Li. C. and Sun, L. (2006) "The Impact of Internal control quality and audit delay in the SOX era", **available at: [http:// papers.ssrn.com](http://papers.ssrn.com).**
 - Ezat, A. and El Masry, A.(2008) "The impact of corporate governance on the timeliness of corporate internet reporting by Egyptian listed companies ",**Managerial Auditing Journal**, 34 (12):848-867.
 - Financial Accounting Standards Board(2008) "**Qualitative Characteristics of Accounting Information**: Statement of Financial Accounting Concepts No. 2. FASB. Norwalk, CT.
 - _____ (2010) **Conceptual Framework for Financial Reporting: Chapter 1,"The Objective of General Purpose Financial Reporting", and Chapter 3,"Qualitative Characteristics of Useful Financial Information"**: Statement of Financial Accounting Concepts No. 8. FASB. Norwalk, CT.
 - Francis, A.(2009)"determinates Of Corporate Financial reporting lag: The French Empirical Evidence, **Accounting and Taxation** ,1(3):53-60.
 - Habib, A. & Bhuiyans, M. (2011). "Audit Firm Industry Specialization and The Audit Report Lag", **Journal of International Accounting Auditing and Taxation**, 20(1): 32-44.
 - Johnson, L.E., Davies, S.P. and Freeman, R.S. (2002) "The effect of seasonal variation in auditor workload on local government audit delay" **Journal of Accounting and public policy**, 21:295-422.
 - Knechel, W.R. and Payne, J.L. (2001) "Additional evidence on audit report lag, " **Auditing: A Journal of practice & Theory**, 20(1):137.
 - Krishnan, J. and Yang, J.S.,(2009)" Recent trends in audit report and earnings announcement lags. **Accounting Horizons**, 23 (3):265–288.
 - Lambert T.A. ,Brazel J.F., Jones ,K.L.,(2008) Unintended Consequences of Accelerated Filings: Do Mandatory Reductions in Audit Delay Lead to Reductions in Earnings Quality? **available at: [http:// papers.ssrn.com](http://papers.ssrn.com).**
 - Lee, H.Y. and Jahang. G. (2008):"Determinants of Audit Report Lag: Evidence Erom Korea An Examination Of Auditor _Related Factors" ,**The Journal of Applied Business Research** , 23(2):27-44.
 - Leventis, S. and Cohen, S.(2013) "Effects of municipal, audit and political factors on audit delay", **Accounting Forum**, 37(1):40-63.
 - Leventis, S., Weetman, P. and Caramanis (2005) "Determinants of Audit Report Lag: Some Evidence from the Athens Stock Exchange", **Athens University International Journal of Auditing**, 9 (1): 45–58.
 - Li, Y. , Zhang, D., Wang X.(2014)," The Influence Of Corporation Governance Structure On Internal Control Audit Report Lag: Evidence From China" **Accounting & Taxation** , 6(2): 101-115.
 - Mam, S. Ahmed, Z.U. and Khan, S.H. (.2001) "Association of audit delay and audit firms" international links :Evidence from Bangladesh", **Managerial Auditing Journal**, 16(3):129-133.
 - Modugu, P. K., Erahbhe., E. Ikhatua., O.J (2012) ,"Determinants of Audit Delay in Nigerian companies: Empirical Evidence. **Research Journal of Finance and Accounting**,3(6).

-
- Mohamad, N.M. Shafie, R. And Hussein, W.N.W. (2010) "Corporate governance and audit report lag in Malaysia", **African Journal of Business Management**, 6(2):57-84.
 - Mouna, A. & Anis, J. (2013) , "Financial Reporting Delay And Corporate Governance: Evidence From Tunisia", **International Journal Of Information, Business and Management**, 5(4): 32-46.
 - Nor, M., Shafie, R., and Hussin, W. (2010). "Corporate Governance and Audit Report LAG In Malaysia", **Asian Academy of Management Journal of Accounting and Finance**, 6(2) 57-84.
 - Oladipupo., A. O. (2011). Impact of corporate international linkage on the incidence of audit delay in Nigeria. **JORIND** (9)1.
 - Pizzini, M. Lin. S. and M. Vargus. (2010) "The Impact of internal audit function quality and Contribution on audit delays", **available at: [http:// papers.ssrn.com](http://papers.ssrn.com)**.
 - Shukeri, S. & Islam, M. (2012), "The Determinants of Audit Timeliness: Evidence from Malaysia", **Journal of Applied Sciences Research**, :8(7): 314-332.
 - Turel, S.(2010). "Timeliness Of Financial Reporting In Emerging Capital Markets: Evidence From Turkey", Istanbul University, **Journal Of The School Of Business Administration**, 39, (2): 227-240
 - Vuko,T. andf Cular, M.(2014)" Finding determinants of audit delay by pooled OLS regression analysis" **Croatian Operational Research Review**,81(5):81-91.
 - Walker, A., and Hay, D. C. (2013). Non-Audit Services and Knowledge Spillovers: An Investigation of the Audit Report Lag. **Accountancy Research**, 21(1), 32-51.
 - Yaacob, N. M. and Ahmad, A. C. (2012) "Adoption of FRS 138 and Audit Delay in Malaysia", **International Journal of Economics and finance**, 41(I):167.

ملحق البحثنتائج التحليل الإحصائي

١- نتيجة اختبار الفرض الأول

Descriptive Statistics

	N	Range	Minimum	Maximum	Mean
	Statistic	Statistic	Statistic	Statistic	Statistic
y1	151	142.00	9.00	151.00	71.9934
y2	151	69.00	60.00	129.00	84.0993
x1	152	1.00	.00	1.00	.2763
x2	151	5.18	5.12	10.30	8.5832
x3	151	2.11	.00	2.11	.1504
x4	151	2.10	.01	2.11	.4250
x5	151	1.00000	.00000	1.00000	.7019868
x6	151	11.00	.00	11.00	.3884
x7	152	3.00	.00	3.00	1.3158
x8	152	3.00	.00	3.00	.9211
Valid N (listwise)	151				

٢- نتيجة اختبار أثر المتغيرات المستقلة على فترة تأخير تقرير مراقبي الحسابات بمكاتب المراجعة الخاصة

Model Summary^b

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.495 ^a	.245	.202	21.55157

ANOVA^b

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	21382.206	8	2672.776	5.754	.000 ^a
	Residual	65954.787	142	464.470		
	Total	87336.993	150			

Coefficients^a

Model	Standardized Coefficients	t	Sig.	Correlations			
				Beta	Zero-order	Partial	Part
1	(Constant)	2.523	.013				
	x1	.095	1.184	.238	.085	.099	.086
	x2	.098	1.219	.225	.040	.102	.089
	x3	.093	.874	.384	.071	.073	.064
	x4	.073	.724	.470	.121	.061	.053
	x5	-.450-	-4.416-	.000	-.113-	-.347-	-.322-
	x6	-.051-	-.670-	.504	-.010-	-.056-	-.049-
	x7	.487	5.838	.000	.321	.440	.426
	x8	-.185-	-1.874-	.063	-.055-	-.155-	-.137-

٣- نتيجة اختبار أثر المتغيرات المستقلة على فترة تأخير تقرير مراقبي الحسابات بالجهاز المركزي
للمحسابات

Model Summary^b

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.433 ^a	.188	.142	11.52336

ANOVA^b

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	4357.635	8	544.704	4.102	.000 ^a
	Residual	18855.875	142	132.788		
	Total	23213.510	150			

Coefficients^a

Model		Standardized Coefficients	t	Sig.	Correlations		
		Beta			Zero-order	Partial	Part
1	(Constant)		8.772	.000			
	x1	-.181-	-2.182-	.031	-.097-	-.180-	-.165-
	x2	-.025-	-.294-	.769	-.064-	-.025-	-.022-
	x3	.151	1.365	.174	.155	.114	.103
	x4	.213	2.034	.044	.252	.168	.154
	x5	-.126-	-1.187-	.237	-.002-	-.099-	-.090-
	x6	.073	.934	.352	.119	.078	.071
	x7	.087	1.012	.313	.072	.085	.077
	x8	-.393-	-3.836-	.000	-.194-	-.306-	-.290-